الأمم المتحدة

A/C.3/65/SR.33

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
18 January 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة ميلون (نائبة الرئيس) ..... (الأرجنتين)

المحتويات

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-60521X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد تومو مونيتي، تولت السيدة ميلون (الأرجنتين) (نائبة الرئيس) رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/65/336)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/65/87، A/65/119، A/65/156، A/65/162، A/65/171، A/65/207، A/65/222، A/65/223، A/65/224، A/65/227، A/65/227/Add.1، A/65/254، A/65/255، A/65/256، A/65/257، A/65/258، A/65/259، A/65/260، A/65/260/Corr.1، A/65/261، A/65/263، A/65/273، A/65/274، A/65/280، A/65/280/Corr.1، A/65/281، A/65/282، A/65/284، A/65/285، A/65/287، A/65/288، A/65/310، A/65/321، A/65/322، A/65/340 و A/65/369)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/65/331، A/65/364، A/65/367، A/65/368، A/65/370 و A/65/391)

١ - **السيد ميليا** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الولايات المتحدة الأمريكية تتطلع إلى دعم عمل المقرر الخاص الجديد المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات. وتدعو الحاجة إلى إيجاد طُرق جديدة لمعالجة الانتهاكات المنهجية لحقوق المواطنين في التجمع. وهذه الانتهاكات تكمن في صميم الركود السياسي العالمي الحالي؛ وفي الواقع، يتمثل أكبر عائق أمام الأداء العادي للمجتمع المدني في شبكة القيود التي تفرضها الحكومات.

٢ - واستطرد قائلا إن المجتمع الدولي ما زال يساوره قلق بالغ إزاء إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويواصل هذان البلدان وبلدان أخرى كثيرة جدا حرمان مواطنيها من حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحق في التجمع، والتعبير عن رأيهم بحرية بل والعبادة على النحو الذي يختارونه هم.

٣ - وأردف قائلا إن الولايات المتحدة لديها ممارسة مستقرة منذ أمد طويل لتحليل حالات حقوق الإنسان في البلدان وتقديم تلك المعلومات لصانعي السياسات، والعلماء والصحفيين. وبنشر تقاريرها السنوية لحقوق الإنسان، تؤكد لشعوب البلدان المذكورة أن معرفة ظروفهم ستنعكس في دبلوماسيتها. وعلاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة على استعداد للحكم عليها بنفس معايير حقوق الإنسان مثل البلدان الأخرى. وتقوم الجماعات المستقلة والأفراد بانتظام بنشر انتقادات متعلقة بتقيدها بالالتزامات التي قطعتها والقيم التي أعلنت تمسكها بها، بدون خوف من الانتقام. وفضلا عن ذلك، قدمت الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة بيانا كاملا عن أدائها إلى مجلس حقوق الإنسان في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل وسيصل وفدها قريبا إلى جنيف لتقييمه الذاتي وللرد على الانتقادات التي وجهتها بلدان أخرى.

٤ - ومضى قائلا إنه لتعزيز حقوق الإنسان الأساسية في جميع أنحاء العالم، تستحق كثير من البلدان فحصا دقيقا بمعرفة اللجنة الثالثة. وفي البلد المعروف على نطاق واسع باسم بورما، يخضع المجتمع المدني للقمع بصورة وحشية. وقد أكدت الطغمة الحاكمة هناك أن الانتخابات المقبلة لن تكون حرة ولا نزيهة. وهناك ٢ ١٠٠ سجين سياسي، بمن فيهم

داو أونغ سان سو كيي، الحائزة على جائزة نوبل، ويؤدي منعها لتغطية وسائط الإعلام الدولية إلى كبت الحريات السياسية. وتقترب أماكن قليلة، مع ذلك، من مستوى القمع العنيف الذي يحدث في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتعرب الولايات المتحدة عن الأسف لقيام ذلك البلد بسجن ملتمسي اللجوء الذين أعيدوا إلى وطنهم وعائلاتهم، وأعمال القتل خارج نطاق القضاء ولمنعها للحريات العامة الأخرى ولحقوق العمال.

٥ - ومضى قائلا إن الولايات المتحدة تؤيد بقوة تمديد ولاية خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان، وعلى ضوء التقارير المتعلقة بالمضايقات واعتقالات الأفراد في دارفور بسبب التحدث إلى أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تحث جميع الأطراف على التعاون معه بالكامل. وتتعرض أيضا حريات التعبير والتجمع في كوبا للتقييد، حيث يُستخدم الاحتجاز لفترات قصيرة وعنف الغوغاء الذي تدبره الحكومة، في جملة أمور، لقمع المعارضة ومضايقة منظمي نقابات العمال. وتدعو الولايات المتحدة إلى الإفراج بدون شرط عن جميع السجناء السياسيين في كوبا. أما في إيران، فإن العنف يستخدم ضد النشطاء السياسيين وأفراد أسرهم ويُحتجز آلاف الأفراد بدون سبب أو تصدر ضدهم أحكام بدون اتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة. بل إنه حُكم على بعضهم بالإعدام بسبب الاشتراك في مظاهرات سلمية حول الانتخابات المتنازع عليها السنة الماضية أو بسبب أنشطة سياسية سلمية أخرى.

٦ - واختتم قائلا إن الولايات المتحدة ترى أن إبراز تلك الانتهاكات سيساعد في وضع حد لها وتأمل أن تؤدي أنشطة الأمم المتحدة إلى تعزيز تلك الجهود لكي يعرف المدافعون عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم أن المجتمع الدولي يساندهم وقضيتهم.

٧ - **السيدة مبالا أينغا** (الكاميرون): قالت إن المجتمع الدولي يمكن أن يفخر باعتماد وبدء التصديق والتنفيذ للصكوك الدولية الجديدة لحقق الإنسان مثل خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص ومع ذلك كان التقدم المحرز في حقوق الإنسان متفاوتا. وبوجه خاص، أدت الآثار الطويلة الأمد للأزمات المالية، والاقتصادية، وأزمات الطاقة، والأغذية والمناخ، وكذلك الكوارث الطبيعية، إلى جعل التمتع بالحق الثابت في التنمية أضعف بكثير، ولا سيما للفقراء جدا. وفي تلك الظروف، يُصبح ذلك الحق، الذي يشمل الحقوق في مستوى معيشة كاف، وفي التعليم، والأغذية، والصحة وفي بيئة سليمة، ذا أولوية أكبر بكثير.

٨ - واستطردت قائلة إن الكاميرون ملتزمة بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان وهي طرف في جل الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وتتعاون مع جميع هيئات الميثاق والهيئات التعاهدية لحقوق الإنسان وقدمت تقاريرها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل. وعلى الصعيد المحلي، عدلت في الآونة الأخيرة قانون تنظيم لجنتها الوطنية لحقوق الإنسان للنص على عدم استطاعة ممثلي الإدارة العامة في اللجنة التصويت على قراراتها.

٩ - وأردفت قائلة إن حكومة الكاميرون اتخذت خطوات لمعالجة العولمة والأزمات الكثيرة ذات الصلة. واعتمدت مجموعة ورقات سياسة واستراتيجية تحدد أهداف القطاعات الأساسية لمدة عشرين عاما في مجالات الأمن الغذائي، وتخفيف حدة الفقر والتنمية المستدامة، مع التركيز على مساعدة الأكثر ضعفا. وتركز استراتيجية قطاعها الصحي على القضاء على الفقر المدقع والجوع، وخفض معدل وفيات الأمهات والرضع، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، والملاريا، والسل والأمراض

الأخرى، وتعزيز الاستدامة البيئية. وتتضمن الإجراءات بناء مستشفيات في المناطق الريفية وشبه الريفية، وتعيين موظفين طبيين، وتوزيع العقاقير واللقاحات، وحفر الآبار وحماية ورصد إمدادات مياه الشرب. الوثيقة الإطارية لسياستها المتعلقة بالتنمية المتكاملة للطفولة المبكرة توضح الإجراءات ذات الأولوية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. وهناك تدابير أخرى تستهدف فئات ضعيفة من قبيل المعوقين، والسكان الأصليين، والمسنين واللاجئين.

١٠ - واختتمت قائلة إنه فيما يتعلق بالكاميرون، مثلها في ذلك مثل معظم البلدان النامية، يمثل إعمال حقوق الإنسان عملا ضخما وباهظ التكلفة في طور التنفيذ. وعلى غرار جميع البلدان النامية، يجب أن تنهض بمسؤولياتها. ومع ذلك، لن تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية ممكنة بدون تضامن المجتمع الدولي.

١١ - **السيد سيني** (السنغال): أعرب عن القلق من أنه، بعد مضي أكثر من ستين عاما على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ما زال التمييز المستمر يشكل تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار في كثير من البلدان ويعوق التنمية المستدامة بتهميش جزء من سكانها. أما المهاجرون، الذين لا يمكن حل مشاكلهم إلا باحترام حقوقهم ومساعدتهم على الاندماج في بلدهم المضيف، فإنهم يثيرون القلق بوجه خاص. ولن تتحقق أفكار التحرر من الخوف والحاجة إلا عندما يتمكن جميع البشر من ممارسة جميع حقوقهم: ليست فقط المدنية والسياسية، بل أيضا الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية.

١٢ - واستطرد قائلا إذا كان الاعتراف بالكرامة الأصيلة وبالحقوق المتساوية والثابتة لجميع أفراد العائلة البشرية هو بحق أساس الحرية، والعدالة والسلام في العالم، إذن يكون الوقت قد حان لكي يعيد المجتمع الدولي التفكير في نهجه لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويجب أن يأخذ بنهج قائم على المبادئ المشتركة المنصوص عليها بالفعل في القانون الدولي وأن يعطي أولوية للتعاون والتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وتحديد ثقافة واحدة كمعيار ينبغي أن تُقاس به جميع الثقافات الأخرى يمثل انتهاكا لروح الإعلان العالمي.

١٣ - وأردف قائلا إن السنغال ما زالت مؤيدا قويا للحوار، ليس فقط بين الثقافات بل أيضا بين الديانات، وتدين بحزم عودة كراهية الإسلام إلى الظهور في مناطق معينة من العالم. ولا يمكن إيجاد حلول دائمة للاختلافات بين الأمم إلا بالحوار الصريح والبنَّاء. ومع ذلك، ينبغي ألا تستخدم أولوية الحوار ذريعة لتجاهل انتهاكات الحقوق الأساسية.

١٤ - واختتم قائلا إن السنغال طرف في جل الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وستواصل العمل لتعزيز وحماية حقوق الإنسان كسياسة خارجية ذات أولوية وفي قوانينها الوطنية. وهي ما زالت مقتنعة بأن حماية وتعزيز حقوق الإنسان مهمة طويلة الأجل يمكن مساعدتها على أفضل وجه بالتثقيف وبنشر الوعي بين عامة الناس، والشرطة والجيش.

١٥ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): قالت إن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ما برحت تُشكل الإطار القانوني الوطني لكولومبيا. وتوفر أيضا الآليات القوية لحماية الحقوق في الدستور أساسا للتقدم التشريعي والاجتماعي. وفي الآونة الأخيرة، صدَّق الكونغرس الوطني على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، مما يوفر ضمانات إضافية للتمتع بحقوق الإنسان لجميع المواطنين، بصرف النظر عن انتمائهم العرقي، أو سنِّهم، أو توجههم الجنسي أو معتقداتهم الدينية. ورئيس الجمهورية يؤيد تماما مفوضية حقوق الإنسان وسيجدد ولايتها في البلد. وستواصل الحكومة تعزيز حقوق الإنسان بتوفير الحماية

والدعم للمدافعين عن حقوق الإنسان؛ والمضي في إدماج منظور حقوق الإنسان في الخطط الوطنية والإقليمية للتنمية، وتنفيذ القوانين التي تقدم التعويضات وترد الأرض إلى ضحايا النزاع المسلح؛ وتعزيز القضاء ونظام العدالة لمكافحة الإفلات من العقاب. وستنفذ الحكومة أيضا التوصيات الناتجة من الاستعراض الدوري الشامل لكولومبيا وستنشئ لجنة وطنية لحقوق الإنسان، برئاسة نائب الرئيس.

١٦ - واختتمت قائلة إنه تمشيا مع برنامج الأنشطة الذي اقترحه الأمين العام فيما يتعلق بالسنة الدولية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في عام ٢٠١١، ستعزز الحكومة حقوقهم في طائفة واسعة من المجالات، بما في ذلك القضاء على التمييز ضد المرأة، والقضاء على العنصرية ودعم التنمية عن طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٧ - **السيدة كولونتاي** (بيلاروس): قالت إن بلدها أيد دائما الأخذ بنهج غير قائم على المواجهة وإجراء حوار محترم بشأن حقوق الإنسان. والمحاولات المستمرة من البعض لتعزيز النُهج الخاصة بكل بلد والرفض العنيد للاعتراف بالتقدم المحرز تدعو للقلق. وقد أظهرت منذ أمد بعيد سياسة ''المدرسين والتلاميذ'' عدم قابليتها للتطبيق. وترى بلدان معينة قشة في عين بلدان شقيقة، في حين أنها تغفل عن زند الخشب في عينها.

١٨ - واستطردت قائلة إنه في حين أعرب البعض عن القلق إزاء الافتقار إلى الانتخابات الحرة والنزيهة في بلدها، سيحضر مراقبون دوليون من منظمات من قبيل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أثناء الانتخابات التي ستجرى في بيلاروس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ولم توضع أي قيود كانت على طول مدة إقامتهم ولا على أعدادهم. وهذا يُشير إلى أن الانتخابات في بيلاروس ستكون شفافة وحرة.

١٩ - وأردفت قائلة إن بيلاروس ترحب بجهود المفوضة السامية لحقوق الإنسان لتنفيذ الأولويات الست للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، التي تهدف إلى مكافحة الفقر، وعدم المساواة، والتمييز، والعنف والإفلات من العقاب وإلى تعزيز آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد أجرت بيلاروس الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٠ وتعتبره آلية فعالة لحقوق الإنسان قادرة على توفير فهم واضح وموضوعي لحالات حقوق الإنسان المختلفة.

٢٠ - ومضت قائلة إنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بمبادرة من بيلاروس، قام وفد من مفوضية حقوق الإنسان بزيارة البلد لإجراء تقييم للاحتياجات. وفي عام ٢٠١٠، عقدت المفوضية حلقة عمل تدريبية لمسؤولين حكوميين.

٢١ - واستطردت قائلة إنه كان من دواعي سرور بيلاروس ملاحظة زيادة الشفافية في نشاط المفوضية. ومع ذلك، ما زالت مشكلة وجهات النظر النمطية لحالات حقوق الإنسان في بلدان محددة باقية. وفي هذا الصدد، جرى حث المفوضة السامية على التركيز على القضاء على الاختلال في التمثيل الجغرافي بين موظفي المفوضية لكي يكتسب الموظفون خبرة عملية ومعرفة بالسمات الخاصة ببلدان معينة، وبذلك تُسد الثغرة في فهم حالات حقوق الإنسان القائمة بين المفوضية والدول الأعضاء.

٢٢ - ومضت قائلة إن بيلاروس تعلق أهمية كبيرة على دور المفوضية في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وضمان حقوق ضحايا الاتجار. وفي الدورة الرابعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان، اقترحت بيلاروس إنشاء وحدة في المفوضية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. والأمل معقود على أن تقرر المفوضية قريبا عقد أحداث لحقوق الإنسان في مركز التدريب الدولي المعني بالهجرة ومكافحة الاتجار بالبشر في بيلاروس. وقد وجهت

بيلاروس دعوات لثمانية من المكلفين بولايات متعلقة بالإجراءات الخاصة. وسيقوم المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين بزيارة البلد في عام ٢٠١١.

٢٣ - واختتمت بالإعراب عن إشادة وفد بلدها بالمنح التي قدمها صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية إلى منظمات محلية غير حكومية.

٢٤ - **السيدة أيورينـدي** (نيجيريا): قالت إن بعض التوصيات التي وردت في سياق الاستعراض الدولي الشامل لنيجيريا قد أحيلت إلى الجمعية الوطنية لإصدار التشريع المناسب. وفي عام ٢٠١٠، أصدرت الجمعية الوطنية قانونا بشأن استقلال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، الذي يمكِّن اللجنة من العمل طبقا لمبادئ باريس.

٢٥ - واستطردت قائلة إن تدريب قوات الأمن على حقوق الإنسان قد أدى إلى تحسين سلوك أفراد قوات الأمن. وتنظر الحكومة في إنشاء هيئة مستقلة تحقق في التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد القوة.

٢٦ - وأردفت قائلة إن الحكومة الاتحادية ستواصل عقد منتدى استشاري سنوي بشأن حقوق الإنسان ستقوم فيه عينة مماثلة للمجتمع، بمن فيهم رجال السياسة، والزعماء التقليديون والدينيون، وممثلات المرأة وممثلو الشباب، ونقابات العمال وممثلو المنظمات غير الحكومية بالتشاور في قضايا حقوق الإنسان البالغة الأهمية.

٢٧ - واختتمت قائلة إنه تقرر إجراء الانتخابات العامة في أوائل عام ٢٠١١. ونيجيريا ملتزمة بإجراء انتخابات خالية من العنف، ومن المتوقع أن يُدلي أكثر من ٨٠ مليون شخص بأصواتهم.

٢٨ - **السيد هادجيمايكل** (قبرص): قال إنه في مجموعة قرارات ما زالت في انتظار التقيد بها، دعت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى الإعادة الكاملة لجميع حقوق الإنسان لسكان قبرص، بمن فيهم اللاجئون؛ وأعرب عن انزعاجه إزاء التغيرات المستمرة في الهيكل الديمغرافي الذي يسببه المستوطنون الأتراك؛ وطلب اتخاذ إجراء فوري بشأن تحديد مصير المفقودين في قبرص، ودعا إلى إعادة واحترام حقوق جميع القبارصة في حرية الانتقال والملكية. وفي حكمها الصادر في ١١ أيار/مايو ٢٠٠١، قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن تركيا مسؤولة عن الانتهاكات المستمرة والجسيمة والخطيرة لـ ١٤ مادة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالمفقودين وأقاربهم، وحقوق الأشخاص المشردين في بيوتهم وممتلكاتهم، والأوضاع المعيشية للقبارصة اليونانيين في منطقة كارباسيا، وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وجدت أن تركيا مذنبة لاستمرارها في انتهاك المادة ٢ من الاتفاقية لإخفاقها في التحقيق بصورة فعالة في مصير تسعة رجال اختفوا في عام ١٩٧٤، والمادة ٣ منها للمعاملة اللاإنسانية لأقارب محددين للمفقودين. وأعرب عن شكره لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص واللجنة المعنية بالمفقودين لجهودهما في إخراج جثث أشخاص مفقودين، وتحديد هويتهم وإعادة رفاتهم. ومع ذلك، ما زالت تركيا مسؤولة عن اقتفاء أثر الذين لم يُعثر عليهم حتى الآن.

٢٩ - واستطرد قائلا إنه منذ عام ١٩٧٤، اتبعت تركيا سياسة منهجية لتشجيع مواطنيها على الاستيطان في قبرص لتغيير تكوينها الديمغرافي، مما يُشكل انتهاكا صارخا لاتفاقيات جنيف وجريمة حرب طبقا لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وفي الوقت ذاته، فإن السلطة القائمة بالاحتلال لا تحرم فحسب اللاجئين من الحق في العودة؛ بل تستغل أيضا ممتلكاتهم بعرضها للبيع للأجانب، انتهاكا لمبادئ الأمم المتحدة المتعلقة برد المساكن والممتلكات إلى اللاجئين والمشردين (''مبادئ بينهيرو'')، بهدف نهائي يتمثل في الحرمان الدائم للملاك الشرعيين من حقوقهم في الملكية وتحقيق التطهير الإثني. وانتهكت عمدا قُدسية

الكنائس ومعابد اليهود في المنطقة المحتلة في قبرص، أو تعرضت للنهب أو التدمير، أو تحولت إلى ثكنات عسكرية أو مساجد أو بيعت لأفراد عاديين لأغراض تدنيس أخرى.

٣٠ - واختتم قائلا إنه طوال عامين تقريبا، كان رئيس قبرص وزعيم القبارصة الأتراك يتفاوضان في إطار مهمة المساعي الحميدة للأمين العام للتوصل إلى حل سلمي على أساس إنشاء اتحاد قائم على منطقتين وطائفتين، وفقا لقرارات مجلس الأمن المختلفة. ولكي تنجح تلك المفاوضات، يجب أن تتوقف انتهاكات حقوق الإنسان في قبرص. وبوصفها عضوا منتخبا حديثا في مجلس الأمن، ولصالح موثوقية الأمم المتحدة ومكانتها الأخلاقية، على تركيا واجب احترام قرارات المجلس.

٣١ - **السيد ميتسيالس** (اليونان): قال إن الغزو العسكري الذي قامت به تركيا والاحتلال الذي استمر ٣٦ عاما لنسبة ٣٧ في المائة من أراضي قبرص أدى إلى استمرار انتهاكات حقوق الإنسان. ولم تعالج تلك الانتهاكات بالقدر الكافي، بالرغم من القرارات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة.

٣٢ - واستطرد قائلا إنه في حين ترحب اليونان بالنتائج التي حققتها اللجنة المعنية بالمفقودين وقد أسهمت ماليا في أنشطتها، لا يمكن تناول قضية المفقودين إلا من خلال اللجنة. وقد قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠١ بأن تركيا أخفقت في التحقيق بفعالية في مصير القبارصة اليونانيين المفقودين ودعت تركيا إلى إجراء تحقيق وتقديم جميع المعلومات المتاحة.

٣٣ - وأردف قائلا إن قرابة ٢٠٠ ٠٠٠ من القبارصة اليونانيين ما زالوا يعيشون كمشردين ومحرومين من حقوقهم في الملكية. وكانت هناك مبيعات غير قانونية هائلة لممتلكات القبارصة اليونانيين لمواطنين أجانب. وتدفق المستوطنين الأتراك الوافدين في المناطق المحتلة مستمر، انتهاكا لاتفاقيات جنيف، بهدف تغيير التكوين الديمغرافي لقبرص. والجهود التي تبذلها تركيا فيما يتعلق بالحقوق التعليمية والدينية للقبارصة اليونانيين المحصورين في الجزء المحتل من الجزيرة جاءت متأخرة جدا لوقف الانخفاض في عدد هؤلاء السكان من ٢٥ ٠٠٠ في عام ١٩٧٤ إلى ٥٠٠ اليوم.

٣٤ - ومضى قائلا إن الكنائس والأديرة الأرثوذكسية اليونانية قد تعرضت للنهب، أو الإتلاف أو التحويل لأغراض غير دينية. وهُربت للخارج قطع أثرية قديمة وأشغال فنية بيزنطية لا تُقدر بثمن.

٣٥ - واختتم قائلا إن اليونان تؤيد تماما المفاوضات من أجل إعادة توحيد قبرص تحت رعاية الأمين العام وتتطلع إلى عقد اتفاق له مقومات البقاء لإعادة توحيد قبرص على أساس اتحاد قائم على منطقتين وطائفتين.

٣٦ - **السيد كيسليتسيا** (أوكرانيا): قال إن بلده يسترشد بمبادئ عالمية حقوق الإنسان، والمساواة، والنزاهة، والتسامح وعدم التمييز. وينبغي عدم السماح بأن تقوض أي أزمة اقتصادية حقوق الإنسان، وينبغي إيلاء اهتمام خاص بحماية حقوق وحريات أضعف الفئات.

٣٧ - واستطرد قائلا إن أوكرانيا ترى أن نوعية حياة الفرد وما يستطيع تحقيقه لا يتوقفان على الحرية السياسية والفرص الاقتصادية فحسب، بل أيضا على الحصول مجانا على الرعاية الصحية والتعليم، وتبذل أوكرانيا جهدا كبيرا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة. كما أنها تعتبر الحق في الحياة حقا أساسيا وغير قابل للتصرف. وبناء عليه، تعارض بشدة عقوبة الإعدام وتثني على الدول التي اتخذت خطوات لإلغائها. وأخيرا، ترى أن مكافحة الإرهاب ينبغي أن تجري وفقا للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، على النحو المحدد في الصكوك ذات الصلة.

٣٨ - وأردف قائلا إن أوكرانيا تثني على جهود المفوضة السامية لحقوق الإنسان الرامية إلى تعزيز وتنسيق أنشطة مفوضيتها لحقوق الإنسان مع أنشطة مجلس حقوق الإنسان. ولما كان منصب المفوضة السامية يمثل ولاية أنشأتها الجمعية العامة، فإنه ينبغي أن يظل مستقلا عن مجلس حقوق الإنسان.

٣٩ - ومضى قائلا إن أوكرانيا تشعر بتفاؤل مشوب بالحذر إزاء أداء مجلس حقوق الإنسان وإمكانية إجراء الاستعراض الدوري الشامل، الذي يتيح فرصة ممتازة للتفاعل بين الآليات المختلفة لحقوق الإنسان. وينبغي أن يركز استعراضه على تنفيذ التوصيات المقدمة أثناء الحوار التفاعلي، ولهذا الغرض هناك حاجة عاجلة إلى وضع آلية لرصد التنفيذ. والإجراءات الخاصة للمجلس، التي توفر رابطا فريدا بين الحكومات، والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، ينبغي أن تغطي القضايا القطرية والمواضيعية على نحو شامل.

٤٠ - واختتم قائلا إن مجلس حقوق الإنسان اعتمد في دورته الرابعة عشرة قرارا بشأن دور المنع في كفالة حقوق الإنسان. وتتمثل أفضل طريقة لحماية حقوق الإنسان في منع انتهاكها، وأعرب عن أمله في إيلاء قضية المنع الأهمية الواجبة في أنشطة المجلس في المستقبل.

٤١ - **السيد شن** (سنغافورة): قال إن البيانات الكثيرة المتعلقة بحقوق الإنسان التي أدلي بها حتى الآن أمام اللجنة تظهر درجة عالية من الحنكة والدقة، ومع ذلك، فإنها تمثل توافقا في الآراء يتسم بالهشاشة، والتواضع وهو معرض لمناقشات تنقيحية بشأن وجود مجموعة أساسية من القيم المشتركة. وليس من المستغرب أنه في عالم تتنافس فيه البلدان على الموارد الشحيحة، كان القلق على حقوق الإنسان يُقارن دائما بالمصالح الوطنية الأخرى ولم يكن مدفوعا بالغيرية بل بالأهداف السياسية والاقتصادية. ولم يكن هذا سلبيا بالضرورة: فلأسباب أنانية تماما، كان من مصلحة الجميع استنباط مجموعة مشتركة من القيم تربط الأمم معا اعترافا بإنسانيتها المشتركة. ومع ذلك، لا يمكن أن ينجح البحث عن أرضية مشتركة إلا إذا جرى بروح من التفاهم والتعاطف والاحترام للفروق التاريخية والثقافية. وينبغي ألا يكون التسامح مع التنوع عذرا على الإطلاق لارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ولكن من الضروري أن نكون واقعيين وعمليين، وأن نُبدي الأمانة، والإخلاص والتواضع في التعامل مع الغير. ولا يتمتع أي بلد أو مجموعة بلدان بالحق في فرض موقفها على بقية العالم. وعلاوة على ذلك، فإن الأقوال دون الأفعال التي تحسَّن حياة الناس ورفاههم تهزأ بالقيم التي تزعم أنها تدافع عنها.

٤٢ - واختتم قائلا إن سنغافورة ما زالت ملتزمة بحماية واحترام حقوق كل فرد، ولكنها تُعطي أهمية بنفس القدر لحماية الحقوق المجتمعية. وقد حققت التوازن بين ممارسة الحقوق وتحمل المسؤوليات نتيجة ظروفها الفريدة الخاصة بها وتطورها. وتعتبر الحكومة نفسها مسؤولة أمام شعبها، ولكنها لا تحاول فرض وجهات نظر سنغافورة على البلدان الأخرى.

٤٣ - **السيد ستارشيفتش** (صربيا): قال إنه للسنة العاشرة، اضطر وفد بلده إلى توجيه انتباه اللجنة للأنماط الواسعة الانتشار والمترسخة لانتهاك حقوق الإنسان لغير الألبانيين في المقاطعة الصربية في كوسوفو. وجرى توثيق التمييز ضد المجتمعات غير الألبانية مرارا وتكرارا بمعرفة منظمات حكومية وغير حكومية دولية، بما فيها الهيئات التعاهدية للأمم المتحدة والإجراءات الخاصة. وما زال غير الألبانيين في كوسوفو محرومين من حرية الانتقال، والوصول إلى المؤسسات العامة واستخدام لغات ورموز مجتمعاتهم المحلية بدون عائق. ولم يعد يُعترف بأسماء الأماكن الصربية. وقد تغير الهيكل الديمغرافي. وتجري عرقلة رد الممتلكات

والعائدات المغتصبة للمشردين داخليا، أحيانا باستخدام العنف، والاعتداءات على المواقع الدينية والثقافية مستمرة.

٤٤ - واستطرد قائلا إنه برغم جهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والتواجد الدولي لوضع إطار معياري لإرساء الديمقراطية وبناء المؤسسات، أدى الإعلان الانفرادي الذي أصدرته الحكومة المؤقتة بالاستقلال في شباط/فبراير ٢٠٠٨ إلى خلق فراغ قانوني فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان لغير الألبانيين. ولا يُعاقب بصورة كافية على الجرائم التي تُرتكب بدافع إثني لأن المحاكم لا تعترف بالدافع الإثني. ومرتان في عام ٢٠١٠، قطعت السلطات الخدمة الهاتفية لـ ٠٠٠ ١٠٠ من صرب كوسوفو لفترات ممتدة، مما عرَّض حياتهم للخطر. ويجري حرمان الصربيين في المناطق المعزولة من القوى الكهربائية، حتى في برد الشتاء. والحق في التجمع السلمي مُعرَّض للخطر، كما يتضح من الإخفاق في العثور على الذين ألقوا قنابل قاتلة في جمع من الصربيين المحتجين سلميا في شمال كوسوفو في تموز/يوليه ٢٠١٠، ومقاضاتهم. وكما أشارت إليه بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو في تقريرها الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بعنوان ''تقرير بشأن تقييم حقوق المجتمعات المحلية'' يُشكل الوصول المحدود للممتلكات، وتجميد أو تأخير إجراءات رد الممتلكات، والافتقار إلى الفرص الاقتصادية والشعور العام بانعدام الأمن بين المشردين عقبات أمام العودة المستدامة. وعلى ضوء كل ما تقدم، ليس من المستغرب أنه من بين ٠٠٠ ٢٢٥ شخص تقريبا طردوا من المقاطعة في عام ١٩٩٩، لا يوجد هناك إلا حوالي ٠٠٠ ٣ حالة عودة حتى الآن يمكن وصفها بأنه مستدامة.

٤٥ - واختتم قائلا إن صربيا تعتقد اعتقادا راسخا بأن الاختلافات المتعلقة بمركز كوسوفو ينبغي ألا تعوق الحوار بشأن طائفة كاملة من القضايا، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان لجميع سكانها. وهي على استعداد للمشاركة في حوار مع الحكومة في بريستينا، إلى جانب الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، لمعالجة المشاكل المعقدة ذات الصلة، وترى أن نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإجراءات الخاصة المتعلقة بحقوق الإنسان، يمكن أن يُسهم بصورة جوهرية في تلك العملية.

٤٦ - **السيد بيريز** (بيرو): قال إن بيرو، بوصفها عضوا مؤسسا لمجلس حقوق الإنسان، أسهمت في تعزيزه كأداة لحماية حقوق الإنسان للجميع، خالية من الانتقائية. وقد تطوعت حكومته لتكون بيرو واحدة من أولى البلدان التي أجرت عملية الاستعراض الدوري الشامل، وكانت نتائجه إيجابية للغاية. وتضمنت الأعمال البارزة الأخرى التي قامت بها الحكومة لتعزيز حقوق الإنسان في العقد الماضي إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة وتنفيذ أول خطة وطنية لحقوق الإنسان في البلد. واستقبلت بيرو أيضا زيارات كثيرة من طائفة من المكلفين بالولايات المتعلقة بالإجراءات الخاصة، الذين حققوا في قضايا تراوحت ما بين الإسكان الكافي، والحق في الصحة وحقوق الشعوب الأصلية. وكانت حكومته مشتركة في استعراض السنوات الخمس لأداء مجلس حقوق الإنسان وأكدت ضرورة أن تشمل تلك العملية المجتمع المدني، والمنظمات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الإقليمية.

٤٧ - واستطرد قائلا إن انتهاك حقوق المهاجرين، وبخاصة بتنفيذ القوانين التي تُجرِّم الهجرة غير النظامية، يمثل قضية مثيرة لقلق بالغ. ودعا الدول إلى التخلص من تلك التدابير، التي لا يمكن أن تفيد إلا في تعزيز الاتجار بالبشر وتفاقم الفقر بين أسر المهاجرين. ويجب معاملة جميع المهاجرين وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بصرف النظر عن مركزهم من ناحية الهجرة. وازدياد الأفعال المتعلقة بكراهية الأجانب والأفعال التمييزية ضد المهاجرين نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية تمثل أيضا قضية مثيرة للقلق.

٤٨ - واختتم قائلا إن أزمتي الطاقة والأغذية أدتا إلى تفاقم المخاطر ضد كرامة الإنسان من جراء الفقر المدقع. والجهود المبذولة للقضاء على الفقر المدقع، بما في ذلك السعي وراء تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يجب ألا تنفصم عن حماية حقوق الإنسان. ودعا الدول إلى زيادة القدرات الوطنية لمعالجة الفقر المدقع ودعا المنظمات المالية الدولية لدعمها في تلك المهمة. وتمثل تنمية تدابير الحماية الاجتماعية غير التمييزية والقائمة على الحقوق جزءا أساسيا في عملية بناء القدرات وستؤدي إلى تمكين الأشخاص الذين يعيشون في فقر، وإلى مشاركتهم السياسية. وسيسهم وفد بلده في أعمال مفوضية حقوق الإنسان لتحسين مشروع المبادئ الإرشادية المتعلقة بالفقر المدقع وحقوق الإنسان ودعا الدول إلى المشاركة في هذا الجهد.

٤٩ - **السيدة سودوف** (منغوليا): قالت إن بلدها يدعم تماما ولاية مجلس حقوق الإنسان وأظهر دعمه الثابت لإجراءاته الخاصة. ويُقدر بلدها عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك أنشطتها على الصعيد القطري، وبعثاتها للتعاون التقني، وإسداء المشورة فيما يتعلق بالإصلاحات التشريعية والإصلاحات المتعلقة بالسياسات وحلقات عمل بناء القدرات، ويرحب بتحسن قدرتها على الاستجابة السريعة، مما مكنها أيضا من تقديم الدعم للبعثات الدولية المستقلة المخصصة الغرض المكلفة من قِبل مجلس حقوق الإنسان.

٥٠ - واستطردت قائلة إن منغوليا طرف في أكثر من ٤٠ معاهدة دولية لحقوق الإنسان وصدَّقت في الآونة الأخيرة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري وكذلك البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومُنحت لجنتها الوطنية لحقوق الإنسان صلاحيات واسعة، بما في ذلك سلطة رصد حقوق الإنسان، لإعادة الحقوق المنتهكة وتقديم توصيات للمؤسسات العامة.

٥١ - وأردفت قائلة إن تقرير الاستعراض الدوري الشامل لمنغوليا سيجري تقييمه في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر. وقد أشار المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، في تقريره المتعلق ببعثته لمنغوليا (A/HRC/14/25/Add.3)، إلى أن منغوليا قد حققت معدلات التحاق إجمالية بأكثر من ٩٠ في المائة على المستوى الابتدائي والمستويات الثانوية ولكنها ما زالت بحاجة إلى تحسين الأوضاع في المدارس والمهاجع وينبغي أن تتخذ خطوات لتوفير بيئة تعليمية شاملة للأطفال ذوي الإعاقة. وفي حين لا تستطيع منغوليا الموافقة على جميع التوصيات المتعلقة بالتربية الجنسية الواردة في التقرير المؤقت للمقرر الخاص إلى الجمعية العامة (A/65/162)، فهي تشاطره رأيه بأنها بالغة الأهمية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والأمراض الأخرى التي تنتقل بالاتصال الجنسي.

٥٢ - وفي الختام انتقلت إلى المبادرات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان في بلدها، فقالت إن منغوليا تعمل على تحسين قوانينها من أجل تمكين المرأة من تحقيق قدراتها الاقتصادية والسياسية الكاملة، والتمتع بفرص أفضل للوصول إلى الخدمات الصحية والاشتراك بصورة أوضح في الحوكمة الديمقراطية. وهي في مرحلة تنفيذ التوصيات الجديدة للجنة حقوق الطفل. وأخيرا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أعلن رئيس الجمهورية تعليق عقوبة الإعدام كخطوة أولى نحو إلغائها، وينظر البرلمان حاليا في الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بهدف إلغاء عقوبة الإعدام.

٥٣ - **السيد العتيبي** (الكويت): قال إن الحريات الأساسية، بما في ذلك حرية الرأي والتعبير، منصوص عليها

في دستور الكويت وقوانينها. وتضمن الكويت أيضا حرية الصحافة، والحق في التعليم والرعاية الصحية وتعمل جاهدة على مكافحة العنصرية وتدعم الحرية الدينية. وعلاوة على ذلك، أضيف التثقيف بحقوق الإنسان في المدارس الثانوية لتعزيز الوعي بقضايا حقوق الإنسان.

٥٤ - واستطرد قائلا إن الكويت انضمت إلى العديد من صكوك الأمم المتحدة والصكوك الدولية لحقوق الإنسان وحظيت بالثناء على عملها لتعزيز حقوق الإنسان عندما قدمت تقريرها الوطني إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التابع لمجلس حقوق الإنسان.

٥٥ - واختتم قائلا إن سياسات إسرائيل وأعمالها تواصل انتهاك حقوق الإنسان للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل يومي. وتقيد سلطات الاحتلال الإسرائيلي حركة الفلسطينيين، وتُصادر أرضهم، وتدمر بيوتهم وتفرض حصارا على مدينة يزيد عدد سكانها على مليون نسمة. ويستمر بناء المستوطنات، انتهاكا للقانون الإنساني الدولي، واتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتدين الكويت بقوة جميع تلك الأعمال.

٥٦ - **السيد الفاروق** (المغرب): قال إن كفالة حقوق الإنسان تمثل شأنا أساسيا في السياسة الوطنية. ويرى المغرب أن تحقيق حقوق الإنسان يتطلب الأخذ بنهج اجتماعي — اقتصادي شامل،لا تدابير متعلقة بالسياسات، وتدابير قانونية ومؤسسية فحسب. وفي السنوات الأخيرة، ركزت إصلاحاته الداخلية على ثلاثة مجالات للأنشطة. أولا، أنشأ لجنة استشارية معنية بتحديد المناطق لوضع خطة تعطي المناطق صوتا أعلى في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وثانيا، بغية منع الانتهاكات والأخطاء القضائية، فإنه يُجري إصلاحات قانونية شاملة تهدف إلى تعزيز استقلال القضاء، وتحديث قوانين المغرب، وتنقيح سياسته الجنائية وتعزيز قواعد الأخلاق القانونية والقضائية. وأخيرا، أطلق مبادرة للتنمية البشرية لتحسين سُبل الحصول على الخدمات الاجتماعية وتعزيز الأنشطة المستقرة المدرة للدخل في المناطق الفقيرة أو المهمشة.

٥٧ - وأضاف قائلا إنه على النحو الموصى به في إعلان وبرنامج عمل فيينا، وضع المغرب خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان. وأسفرت عملية الإعداد، التي شملت جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، عن اقتراح ستعتمده الحكومة في المستقبل القريب.

٥٨ - واختتم قائلا إن مجلس حقوق الإنسان يمثل ابتكارا هاما في جهاز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سيساعد في تعزيز الشمولية، والنزاهة، والموضوعية، والحوار وعدم الانتقائية في إعمال حقوق الإنسان. وقد أسهم بقدر كبير بالفعل بتعزيز القدرة على الاستجابة السريعة وإنشاء آلية الاستعراض الدوري الشامل. وقد قام المغرب بدور نشط في إنشاء المجلس وفي تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. ومنذ عهد قريب جدا، اتفق ممثل المغرب الدائم وممثل لختنشتاين الدائم على العمل بوصفهما مُيسرين مشاركين في العملية المفضية إلى استعراض مجلس حقوق الإنسان. وسيعمل المغرب على جعل تلك العملية شاملة وشفافة تماما.

٥٩ - **السيد سوريتا** (الفلبين): قال إن احترام حقوق الإنسان منصوص عليه في دستور بلده. وخطة عمله الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤ ترجم قواعد حقوق الإنسان إلى خطط، وبرامج وأعمال وطنية. وتسعى الفلبين إلى ضمان أن تكون للصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها ما يناظرها في القانون المحلي، وتجاهد باستمرار لتحسين وتحديث السياسات والقوانين ذات الصلة لجعلها سريعة الاستجابة للتحديات الجديدة. وعلى سبيل المثال، بالنظر إلى تزايد تعرض المهاجرين للاتجار،

والاستغلال، والتمييز وكراهية الأجانب، قامت في الآونة الأخيرة بمد نطاق قانون العمال المهاجرين والفلبينيين في الخارج ليشمل، في جملة أمور، أحكاما لتعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف مع البلدان المضيفة، وإنشاء صندوق للمساعدة القانونية في القضايا المرفوعة ضد أرباب الأعمال المتعسفين وتنفيذ برنامج مناهض للتعيين غير القانوني.

٦٠ - واستطرد قائلا إنه لأن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية تجعل المهاجرين أكثر عرضة لجميع أشكال الاستغلال، بما في ذلك الاتجار، تُشجع الفلبين الدول على تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والنظر في التصديق على وإعمال صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة مثل بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول باليرمو) واتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وترحب بتقرير المقرر الخاص بشأن حقوق الإنسان للمهاجرين (A/65/222)، وبخاصة توصياته بأن تعتمد الدول نهجا قائما على الحقوق لإدارة الهجرة وينبغي أن تعزز وتحمي حقوق المهاجرين بصرف النظر عن مركزهم المتعلق بالهجرة. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يؤدي تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين إلى مزيد من المناقشة في المنتديات الدولية للسياسات، بما في ذلك الاجتماع الرابع المقبل للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية في المكسيك.

٦١ - واختتم قائلا إن حكومته لاحظت بقلق أنه، في تقريره (A/65/284)، أدرج المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير الفلبين بوصفها بلدا سجل أعلى عدد للصحفيين الذين قتلوا في عام ٢٠٠٩. فحرية الكلام وحرية الصحافة منصوص عليهما في الدستور، وأي انتقاص من هذه الحقوق لن يُغتفر.

٦٢ - **السيدة أفيتسي تاي** (توغو): قالت إن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية شاغل أساسي في الجهود التي يبذلها بلدها لتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون. وقد أكد رئيس الوزراء من جديد، في برنامجه للسياسة العامة أمام البرلمان في حزيران/يونيه، التزام حكومته بتشجيع احترام الحريات الجماعية والفردية؛ وكفالة الأمن للأشخاص والممتلكات، وضمان الحريات الأساسية وحقوق الإنسان. وأعرب أيضا عن دعم حكومته المستمر للجنة تقصي الحقائق والمصالحة، التي تأخذ حاليا الأقوال فيما يتعلق بأعمال العنف السياسي المرتكبة في الفترة بين ١٩٥٨ و ٢٠٠٥ وستقدم توصيات لإعمال حقوق الضحايا في معرفة الحقيقة، والعدالة والتعويض. وقد سنَّت توغو قوانين تحظر تشويه الأعضاء الجنسية للإناث والتمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز في السنوات الأخيرة، ويجري القيام بحملة إعلامية بشأن قانون الأطفال فيها. ولتعزيز استقلال وفعالية القضاء، اضطلعت ببرنامج طموح لبناء القدرات الإدارية، وتحديث التشريع، وتعزيز استقلال القضاء وعمليات المحاكم، وبناء قدرة القضاة والمهنيين القانونيين، وتقديم استعراض قضائي للإجراءات الإدارية، وإصلاح السجون وتحسين سُبل الحصول على المشورة القانونية. وتأمل الحكومة في أنها، بالمساعدة المالية والتقنية المقدمة من شركائها في التنمية، ستتمكن من إنجاز البرنامج.

٦٣ - واستطردت قائلة إنه لتعزيز حرية التعبير، سنَّت توغو في الآونة الأخيرة قانونا جديدا للصحافة والاتصالات لا يجرم الانتهاكات الصحفية. وأنشأت أيضا صندوقا لتقديم المساعدة لتدريب الصحفيين لتشجيع تحقيق معايير مهنية أعلى. وتُعقد بانتظام حلقات دراسية وحلقات عمل تدريبية للمهنيين في قطاعات الاتصالات الخاصة والعامة بدعم مالي من منظمات حكومية وغير حكومية. واشتركت الحكومة في حوار مع ممثلي الصحافة بغية لتنقية الأجواء والنظر في شواغلهم.

٦٤ - واختتمت قائلة إنه لما كانت قضايا حقوق الإنسان ما زالت تمثل مصدرا للنزاع بين الدول، فإن المصلحة الفضلى لشعوب العالم تتمثل في النظر إليها من منظور عالمي، ولكن مع الاهتمام الواجب بقضايا التنمية. وقد صدَّقت توغو في الآونة الأخيرة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب والمعاملة أو العقوبة الأخرى القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتقوم بدراسة الطرق لتنفيذ آلية وطنية لمنع التعذيب وفقا لتوصيات حلقة دراسية اشتركت في تنظيمها المفوضة السامية لحقوق الإنسان ورابطة منع التعذيب. ومشروع قانون التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري معروض حاليا على البرلمان. وقد ألغت توغو عقوبة الإعدام في عام ٢٠٠٩.

٦٥ - **السيد كوداما** (اليابان): قال إن اليابان، بوصفها عضوا في المجتمع الدولي، قد اشتركت في حوار بشأن حقوق الإنسان مع كثير من البلدان، بما فيها إيران والسودان. وبالقيام بذلك، أخذت بنهج علاقة إيجابية قائمة على احترام تاريخ، وثقافة وتقاليد كل بلد. وترى أن الإجراءات الخاصة المكلَّف بها من مجلس حقوق الإنسان، ولا سيما تلك الخاصة بكل بلد، لا تتعارض مع آلية الاستعراض الدوري الشامل، بل بالأحرى تُكمله، بتسهيل الحوار بين البلدان والمجتمع الدولي. وفيما يتعلق بمجلس حقوق الإنسان، ترى أن الانتهاكات المنهجية والخطيرة لحقوق الإنسان ينبغي ألا يعالجها المجلس فحسب بل أيضا الجمعية العامة، بوصفها هيئة عالمية تمثل أعضاء الأمم المتحدة برمتهم.

٦٦ - واستطرد قائلا إنه كان من دواعي ارتياح اليابان ما أحرزته كمبوديا من تقدم فيما يتعلق بحقوق الإنسان، الذي يتجلى في اعتماد قانون عقوبات وقانون مكافحة الفساد، وفي التقدم المؤسسي المحرز في قضية الأرض وقبولها الواضح لجميع التوصيات الـ ٩١ للاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠٠٩. وكان من دواعي ارتياحها أيضا التقدم المحرز في عملية محكمة الخمير الحمر.

٦٧ - وأردف قائلا إن اليابان ترى أن من الضروري أن توضح سري لانكا الحقائق المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة أثناء المرحلة الأخيرة من الحرب الأهلية، وتأمل أن تستمر لجنة الدروس المستفادة والمصالحة في إجراء تحقيقاتها وفقا للمعايير الدولية. وتؤدي اللجنة وفريق خبراء الأمم المتحدة دورين متكاملين، لا متعارضين، وستدعم اليابان جهود الحكومة للعمل مع الأمم المتحدة لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة من خلال المصالحة الوطنية، وإعادة توطين المشردين داخليا وتحسين حقوق الإنسان.

٦٨ - ومضى قائلا إن اليابان تعلق أهمية على دور المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويساورها قلق بالغ بسبب استمرار الانتهاكات الخطيرة للحق في الحياة لشعبها وبسبب القيود الشديدة المفروضة على حقوقه المدنية والسياسية. كما أنها تشعر بخيبة أمل كبيرة بسبب رفض هذا البلد قبول توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وبالإضافة إلى ذلك، ما زالت قضية اختطاف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمواطنين يابانيين باقية بدون حل، عقب تعليق الحكومة المفاجئ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ للتحقيقات التي سبق الاتفاق عليها مع اليابان. ويود وفد بلده أن يكرر أنه إذا اتخذت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطوات صادقة وبنَّاءة، مثل تنفيذ الاتفاق السالف الذكر، فإن اليابان مستعدة للرد بالمثل.

٦٩ - وأضاف قائلا إنه فيما يتعلق بالتحديات التي تواجهها ميانمار، ترى اليابان أن التحول الديمقراطي حيوي لتحسين حالة حقوق الإنسان فيها. وإجراء انتخابات عامة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر بدون الإفراج عن السجناء السياسيين، بمن فيهم داو أونغ سان سو كيي، سيكون متعارضا مع هدف إجراء انتخابات حرة، ونزيهة ومفتوحة، وستواصل اليابان مناقشاتها الرفيعة المستوى مع حكومة ميانمار في هذه القضية.

٧٠ - واختتم قائلا إن اليابان يساورها قلق بالغ إزاء استمرار استخدام العنف الجنسي كسلاح حرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتحث الحكومة على ضمان تقديم المسؤولين عن قيام الجماعات المسلحة بأعمال اغتصاب جماعي للنساء والأطفال في الآونة الأخيرة للعدالة.

٧١ - **السيد مونيز موسكيرا** (كوبا): أعرب عن أسفه لأن بعض الحكومات، بدلا من أن تشارك بصورة فعلية في تعاون وحوار بشأن حقوق الإنسان، تصر على فرض نموذج واحد للمجتمع في العالم. والبيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة الأمريكية مثال على قلة الاحترام التي تنظر بها بعض بلدان الشمال لبلدان الجنوب، بما فيها كوبا. وردا على ذلك، يود أن يسأل حكومة الولايات المتحدة عما إذا كانت قد اعتبرت أي واحد مسؤولا عن التعذيب الذي ارتكب في سجن أبو غريب، أو عن الفظائع الموثقة التي ارتكبت بحق شعبي أفغانستان والعراق، أو عن حالات الإعدام خارج نطاق القضاء التي أمر بها الرئيس في عام ٢٠٠٣. وتساءل عما إذا كانت الحكومة ستقوم في اجتماعها المقبل مع مجلس حقوق الإنسان في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل، بتعليل التمييز الخطير ضد مهاجري أمريكا اللاتينية، والانخفاض غير المتناسب في مستوى معيشة السكان المنحدرين من أصل أفريقي وأوضاع السجون السيئة في البلد.

٧٢ - واستطرد قائلا إن الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا يُشكل انتهاكا حقيقيا لحقوق الإنسان، وهو عمل أدين في قرار للجمعية العامة للسنة التاسعة عشرة على التوالي من غالبية كبيرة من الدول. ومع ذلك يواصل قليل من الدول انتهاك الجوهر الحقيقي لحقوق الإنسان بالحرمان من حق تقرير المصير وعدم الاعتراف بالمساهمات التي حققها تنوع الثقافات والنظم السياسية والاقتصادية. وليست الحرية والديمقراطية وقفا مقصورا على بلدان الشمال. فهي لا تمتلك سلطة تقرير المصير السياسي والاجتماعي للآخرين.

٧٣ - وأردف قائلا إن الأزمة الاقتصادية وأزمة الأغذية العالميتين جعلتا الحق في التنمية أكثر أهمية عن أي وقت مضى؛ وبدونها، تكون أي محاولة لتحقيق الديمقراطية ضربا من المغالطة. ويؤدي وضع ثقل غير متناسب على الحقوق المدنية والسياسية إلى وصم شعوب الجنوب ويمثل أيضا وسيلة أخرى لكي تزيد البلدان القوية هيمنتها الاقتصادية والثقافية، التي يدعمها احتكارها لوسائط الإعلام والترفيه الجماهيرية، والتلاعب بالآليات الدولية وحروب الاحتلال. وستواصل كوبا نضالها ضد تلك التكتيكات وستظل ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان القائمة على الاحترام المتبادل ومبادئ الميثاق.

٧٤ - واختتم قائلا إن المكلفين بالولايات المتعلقة بالإجراءات الخاصة يجب أن يحترموا حدود وظيفتهم في خدمة الحوار البنَّاء مع الدول. وتؤكد حكومته عزمها على التعاون مع مجلس حقوق الإنسان وجميع آلياته، برغم تكثيف حملة الولايات المتحدة السياسية والإعلامية ضد كوبا. ويجب أن تتجنب اللجنة الثالثة الممارسات الريائية التي أدت إلى توقف لجنة حقوق الإنسان، وينبغي ألا تنحدر عملية استعراض مجلس حقوق الإنسان إلى تلك الممارسات.

البيانات المدلى بها ممارسة لحق الرد

٧٥ - **السيد أباي** (إثيوبيا): قال إن الإعلان الإثيوبي لتسجيل وتنظيم المؤسسات الخيرية والجمعيات لا يُقصد به بأي حال من الأحوال ترتيب أثر سلبي على عمل المجتمع المدني. ولم تقم حكومة إثيوبيا إلا بإصدار قانون محلي لمصلحة البلد، وهو يندرج تماما في إطار حقوقها بموجب مبدأ سيادة الدول.

٧٦ - واستطرد قائلا إنه جرت مشاورات مع المنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة والشركاء، مثل الاتحاد الأوروبي، وأدرجت توصيات تلك الكيانات في التشريع، حسب الاقتضاء. وطبقا للقانون، فإن المنظمات غير الحكومية التي تحصل على أكثر من ٩٠ في المائة من تمويلها

من مصادر أجنبية تعتبر ذات مقر في الخارج ولا تستطيع ممارسة أنشطة معينة محدودة جدا محفوظة حصريا للمواطنين.

٧٧ - وأردف قائلا إنه يجب حماية الأنشطة السياسية بيقظة من التدخل والنفوذ الأجنبيين اللذين يمكن فرضهما من خلال المساعدة المالية. وتفرض معظم البلدان قيودا مماثلة. وليست بالقانون علاقة بتقويض حقوق الإنسان، بل إنه موجود بالأحرى لتعزيز المؤسسات الديمقراطية والحقوق الدستورية للمواطنين. وينص القانون على قواعد المساءلة والشفافية في الإدارة المالية، ويضع الأسس القانونية للأنشطة التنظيمية المسؤولة والحصيفة ويسمح بالمراقبة القضائية، والتنظيمية والإدارية.

٧٨ - واختتم قائلا إن المخاوف التي أعرب عنها ممثل بلجيكا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي تتسم بذلك لأنها افتراضية وعتيقة. وكان ينبغي أن يكون الحكم مبنيا على أدلة قائمة على إثباتات بشأن أثر القانون على عمل المجتمع المدني وليس على افتراضات غير مثبتة.

٧٩ - **السيد العبيدي** (العراق): ردا على الشواغل التي أعرب عنها ممثل الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالعراق، قال إن الاعتقالات في العراق جرت عقب إصدار هيئة قضائية مستقلة لمذكرات الاعتقال ونُفذت أحكام الإعدام وفقا للقانون الدولي. وكان الذين أعدموا أعضاء في النظام السابق وارتكبوا جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية وثبتت إدانتهم في محاكمات استوفت معايير الإجراءات القانونية الواجبة. وتعمل الحكومة العراقية جاهدة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين من اعتداء المؤيدين للنظام السابق والمنظمات الإرهابية، بما في ذلك تنظيم القاعدة، وتُضاعف جهودها لحماية الأقليات الدينية، المستهدفة أيضا في محاولة لإحداث الشقاق بين الشعب العراقي.

٨٠ - واختتم قائلا إنه طبقا للدستور، تُحتجز للمرأة نسبة ٢٥ في المائة من المقاعد في البرلمان. وهذه النسبة المئوية أعلى منها في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي. وشغلت المرأة مناصب وزارية في جميع الحكومات العراقية منذ عام ٢٠٠٣، وعلى عكس مركزها في ظل النظام السابق، تتمتع بجميع الحقوق على قدم المساواة بالرجل. ويحث العراق الاتحاد الأوروبي على تجنب الكيل بمكيالين وعلى عدم التدخل في الشؤون القضائية للدول الأخرى، بينما يؤكد، في نفس الوقت، استقلال قضائه هو.

٨١ - **السيدة الصالح** (سوريا): قالت إن سوريا صُدمت بالادعاءات التي لا أساس لها من الصحة التي وجهها ضدها ممثلا الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. فحرية الصحافة وكذلك حقوق جميع المواطنين السوريين في الاشتراك في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية منصوص عليها في دستور سوريا، الذي يؤكد أيضا حق جميع المواطنين في التعبير عن آرائهم بحرية والمشاركة في النقد البنَّاء. وما زال قانون حالة الطوارئ معمولا به كإجراء استثنائي. وهذا القانون معتمد لمواجهة تهديد الاعتداء المسلح الأجنبي. وقد واجهت سوريا تهديد الحرب مع إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وكثيرا ما تعرضت أراضيها ومجالها الجوي للاعتداء. وانتهاكا لقرارات الأمم المتحدة، تواصل إسرائيل احتلال الأراضي السورية التي استولت عليها في عام ١٩٦٧ وتواصل سياستها المتمثلة في طرد كثير من سكان تلك المنطقة. وقد حدث أقرب الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي السوري في عام ٢٠٠٦. ومع أن الأحداث تطلبت اعتماد قانون للطوارئ، يطبق هذا القانون في ظروف محددة بصورة ضيقة ولا ينتهك الدستور، أو التشريع الوطني أو التزامات سوريا الدولية. ومع ذلك يمكن أن تلغي المحكمة المختصة الأحكام الصادرة بموجب قانون الطوارئ.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.